المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/03/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لن يباشر الحوار مع الفاعلين الدينيين حول الإجهاض

1/10964

باشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشاوراته مع الفاعلين المدنيين الرامي إلى التفكير الجماعي والتعددي حول سبل إصلاح المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بالإجهاض السري.

وافاد مصدر مطلع ان المجلس الوطني لحقوق الانسان قد باشر في نهاية الاسبوع الماضي، المشاورات مع الفاعلين المدنيين ذوي الاختصاص حيث بدأ مشاوراته مع الاطباء على أن يلتقي في المرحلة الثانية مع أطباء طب التوليد والنساء والخبراء النفسانيين ، وفي مرحلة ثالثة مع افراد المجتمع المدني الذين يشتغلون على الملفات المهتمة بالإجهاض، ولهم دراية بالموضوع وان هذه المشاورات ستهم المجتمع المدني وجميع الفعاليات ذات الاختصاص.

اما في ما يخص الجانب الديني، فافاد نفس المصدر ان المجلس الاستشاري لحقوق الانسان غير مؤهل للجواب أو إبداء نقاش فيه وبان الاختصاص في هذا الجانب هو موكول لأمير المؤمنين وهو المؤهل دينيا .

مصطفى الادريسي

انظر ص 3

بدأ بالأطباء وسيليهم الخبراء النفسانيون ثم المجتمع المدني

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لن يباشر الحوار مع الفاعلين الدينيين حول الإجهاض

3/10964

مصطفى الادريسي

باشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشاوراته مع الفاعلين المدنيين الرامي إلى التفكير الجماعي والتعددي حول سبل إصلاح المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بالإجهاض السري.

وافاد مصدر مطلع ان المجلس الوطني لحقوق الانسان قد باشر في نهاية الاسبوع الماضي، المشاورات مع الفاعلين المدنيين ذوي الاختصاص حيث بدأ مشاوراته مع الاطباء على أن يلتقي في المرحلة الثانية مع أطباء طب التوليد والنساء والخبراء النفسانيين ، وفي مرحلة ثالثة مع افراد المجتمع المدني الذين يشتغلون على الملفات المهتمة بالإجهاض، ولهم دراية بالموضوع وان هذه المشاورات ستهم المجتمع المدني وجميع الفعاليات ذات الاختصاص.

اما في ما يخص الجانب الديني، فافاد نفس المصدر ان المجلس الاستشاري لحقوق الانسان غير مؤهل للجواب او إبداء نقاش فيه وبان الاختصاص في هذا الجانب هو موكول لأمير المؤمنين وهو المؤهل دينيا

وكان الملك محمد السادس قد دعا وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان لتقديم اقتراحات حول إشكالية الاجهاض في ظرف شهر. وأكد على التعاون مع المجلس العلمي الأعلى حين التداول حول تلك الاشكاليات . جاء ذلك في استقبال الملك لكل من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات واحمد التوفيق وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان .

ادريس اليزمي

واضاف بلاغ الديوان الملكي، في إطار «التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، وبخصوص القضايا المجتمعية الراهنة ، ولاسيما منها إشكالية الاجهاض السري ، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الاسلامي الحنيف والتحلي لفضائل الاجتهاد ، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته ».

وأصدر الملك توجيهاته للوزيرين ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز ، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع الفاعلين المعنيين وتلقي ارائهم على اختلافها ».

تنزيل المبادئ الدستورية المتعلقة بعدم التمييز

يتطلب "تعزيز الترسانة القانونية" والقيام "بعمل في العمق"

5/7480

■ رشيد معبودي (و.م.ع)

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن تنزيل المبادئ الدستورية، لاسيما تلك المتعلقة بعدم التمييز، يتطلب "تعزيز الترسانة القانونية"، وكذلك القيام بعمل "في العمق" يدمج مختلف فئات التنشئة الاجتماعية والإيصال الثقافي، ومنها على الخصوص المدرسة ووسائل الإعلام.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تخليد اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري (21 مارس)، أن "أحد المداخل الأساسية من أجل تشكيل سياسة مندمجة في هذا المجال يتمثل في مخطط عمل الرباط لمكافحة التحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية". وأضاف أن "للمجتمع المدني دورا أساسيا يضطلع به، كما تبين ذلك الجهود المبذولة، مثلا، من طرف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المهاجرين".

وبحسب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فيقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي "تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

ووفقا لهذا التعريف، أبرز اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضطلع في إطار الصلاحيات المخولة له، بدور الحماية من كل أشكال التمييز، فضلا عن دوره في نشر والنهوض بثقافة حقوق الإنسان في هذا المجال. وقال إنه "بالرغم من عدم توصله بأية شكاية تتعلق بشكل مباشر بالتمييز العنصري، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخل من أجل إثارة الانتباه إلى بعض مظاهر كراهية الأجانب خصوصا في الصحافة المكتوبة"، مشيرا إلى أن المجلس انكب خلال السنتين الماضيتين على ورش هيكلي يتمثل في تعزيز المنظومة القانونية الوطنية في مجال مكافحة التمييز.

وفي هذا الإطار، اقترح اليزمي مراجعة البنود الجنائية المتعلقة بالتمييز، وتبني نصوص تتعلق بمكافحة التمييز في قانون الإجراءات الجنائية، إضافة إلى تعزيز صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ممارسة الصلاحيات المخولة له كآلية لتلقي الشكاوى من طرف الأشخاص ضحايا التمييز (انسجاما مع البند الثاني من المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)، مع مراعاة الاختصاصات الموكولة للجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز التي ستضطلع بمهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس انسجاما مع مقتضيات الفصلين 19 و164 من الدستور. وأشار اليزمي إلى أن تصدير دستور المملكة، الذي يعد جزء لا يتجزأ من الدستور، ينص على التزامين أساسيين في مجال حقوق الإنسان، يتمثل الأول في جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، تسمو على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

ويتمثل الالتزام الثاني، يضيف السيد اليزمي، في حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.

وبخصوص دور لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، أفاد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن أول مذكرة نشرها المجلس كانت حول هذه الهيأة، مبرزا أن المذكرة جاءت نتيجة لدراسة مقارنة لمجموعة من هيآت مكافحة التمييز.

وأكد أن "من بين الخلاصات الكبرى لهذا العمل اقتراح تخويل لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز مهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس"، مضيفا أن هذا الاقتراح ينسجم ومقتضيات الفصلين 19 و164 من الدستور، ويكمل المهام العامة لحماية والنهوض بحقوق الإنسان التي عهد بها الفصل 161 من الدستور للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا ضمان تكامل وانسجام أفضل للمنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين الأجانب، ذكر اليزمي أن العديد من الدراسات الاجتماعية المقارنة أظهرت أن مسلسلات إدماج المهاجرين اتسمت دائما بالتعقيد وكانت محفوفة بمخاطر الرفع من الخطابات والمواقف المعادية للأجانب.

وقال "إن بلادنا تتمتع بميزة ثقافية نسبية بالنظر لتنوع مكوناتها، كما أبرزها الدستور"، مضيفا انه من المهم جدا التأكيد على أنه لم يسبق لأية قوة سياسية مغربية تبني برامج سياسية معادية للمهاجرين أو الأجانب بصفة عامة.

وشدد اليزمي على ضرورة تقوية هاتين الميزتين، لاسيما من خلال تعزيز المنظومة الوطنية للتصدي لكافة أشكال التمييز، فضلا عن النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز الرسائل المشيدة بقيم التعدد والتسامح التي يتعين أن تجد طريقها إلى البث، على الخصوص، من طرف المدرسة ووسائل الإعلام.

إدريس اليزمي

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

بوجمعة بنياهو الباحث في الدراسات الإستراتيجية الصحراوية

المغرب حقق انتصارا كبيرا لحقوق الإنسان، ونجاح "كرانس مونتانا" هو في حد ذاته نجاح للدبلوماسية المغربية

2/3011

■ أجرى الحوار: المختار الفرياضي/الرباط

■ في البداية، نرحب بكم أستاذ بوجمعة في هذا اللقاء، بإعتباركم باحثا في العلوم السياسية ومهتم بالدراسات الإستراتيجية للشؤون الصحراوية، كيف تقيمون الدبلوماسية المغربية بخصوص قضية الصحراء المغربية خصوصا بعد تنظيم مؤتمر كرانس مونتانا ؟بالداخلة جنوب المغرب؟

● بداية اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل، لإثارتكم هكذا نقاش في مواضيع مهمة ،ولانفتاحكم على الفاعلين من مختلف المشارب وجوابا على سؤالكم لابد من الاشارة بهاته الخطوة في مجال الديبلوماسية المغربية لأنها انتقلت في اشتغالها من موقع الدفاع الى الهجوم وهكذا مبادرات هو ما كان ينقصها ،مؤتمر كرانس مونتانا والذي احتضنته المدينة الهادئة الداخلة كان سابقة في المنطقة وعميق في أبعاده ،غني في مضمونه ،وستكون له آثار ايجابية على المنطقة ككل. وفي جميع الجوانب سواء السياسية ،الاجتماعية،الاقتصادية. بحيث المنطقة ككل ستكون قبلة للمنتديات العالمية والاستثمارات الكبرى نظرا للمؤهلات التي تزخر بها الجهة وظروف الاستقرار المشجعة.

■ هناك إجماع كبير لدى مختلف الأطياف السياسية والحقوقية داخل المغرب وخارجه بأن المغرب حقق انتصارا كبيرا لحقوق الإنسان و القيادات الشابة في الصحراء، كيف تعلقون على هذا الأمر؟

● أكيد لأن المغرب ومنذ مطلع التسعينيات دخل في مسلسل الإصلاح لمنظومة حقوق الانسان ليستمر ذلك مع العهد الجديد ولعل تجربة العدالة الانتقالية في المغرب من خلال توصيات هيأة الانصاف والمصالحة وفتح نقاش جدي وصريح حول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. وسنوات الجمر والرصاص ليستمر ذلك مع الدستور الجديد من خلال التنصيص على مجموعة من الهيئات والمجالس الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الانسان والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان ومؤسسة الوسيط. هذا الواقع سيلقي بظلاله على الحقوقيين الصحراويين وبالتالي الى بروز نخبة حقوقية في اللجان الصحراوية للجهات الثلاث. وبالتالي ما تشريف مجموعة من الشباب الصحراوي وعلى رأسهم الأخ المناضل محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون بوجدور .في مؤتمر كرانس مونتانا" الا لدليل قاطع على المجهودات التي تقوم بها هاته اللجان .على العموم هناك تحسن في مجال حقوق الانسان .نحن هنا لا نقر بأن جميع الأمور على ما يرام .لا زال هناك عديد الاختلالات ولاسيما في الجانب الحقوقي بصفة عامة وحقوق المواطن الصحراوي بصفة خاصة لكن باشتغالنا جميعا نطمح دوما للأفضل .ولابد أن أشير هنا الى مسالة ايجابية وهي تمتيع "الكوديسا" وجمعية أخرى تعنى بماضي الانتهاكات الجسيمة بالصحراء بالترخيص القانوني من أجل الاشتغال وهذا مؤشر ايجابي للتعامل مع النخبة الحقوقية الصحراوية مهما كانت قناعاتها.

■ هناك زيارة جديدة غير مستبعدة لرؤس للصحراء لمعالجة واستكمال النقاش حول قضية الصحراء المغربية، ما هي القيمة التي ستضيفها هذه الزيارة لقضية الصحراء المغربية في نظركم؟

● هناك مؤشرات لهذا المعطى وفي اعتقادي من الممكن أن تكون هاته الزيارة لمجموعة من الاعتبارات :

– روس لا يود أن ينهي مهمته بدون أي بصمة تحسب له في الملف.

– احتمال اقناع الأطراف للرجوع للتفاوض على مخطط جيمس بيكر.

– احتمال طرح تصور جديد يتمثل في الفيدرالية وهو نظام للحكم يجمع مابين الحكم الذاتي الذي يدفع به المغرب وبتقرير المصير الذي تطالب به البوليساريو.

ونحن بدورنا نتوق الى التوصل الى حل متوافق عليه من الأطراف.لأن السياق الدولي والاقليمي أعطى دروسا كثيرة في جسامة ضريبة عدم الاستقرار .والتي عصفت ببلدان وجعلتها أشباه دول من جراء الدمار والاقتتال .والمجتمع الصحراوي بكفيه ما عاشه طيلة العقود الأربعة الماضية من شتات .ولذلك نرى بان خيار الحكم الذاتي وتمتيع الصحراويين من تدبير شؤونهم هو السبيل الأنسب الذي يجنب المنطقة سيناريوهات غير معروفة.

■ كفاعل سياسي ، كيف تنظرون للإستحقاقات الإنتخابية المقبلة، وكيف تقيمون المشاركة السياسية للشباب المغربي في خضم التحولات السياسية التي تعرفها المنطقة الإقليمية والعربية؟

● الجواب مركب على سؤالكم لأنه من حيث الترسانة القانونية ،الاستحقاقات المقبلة تنظم بعد دستور جديد .لكن من حيث الممارسة السياسية وما يعرفه المشهد السياسي من تراجع كلها عوامل سلبية لعدم التفاؤل.لكن يبقى الأمل قائما لدى الشباب وعلى رأسهم المنظمات الشبابية الحزبية والنخب الفاعلة للانخراط في هاته الاستحقاقات سواء من خلال المشاركة السياسية عن طريق التصويت أو الترشيح .

ما نطلبه هو حياد الادارة والسلطة واعمال مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وإفساح المجال أمام النخب الحقيقية والقادرة على تحمل تدبير الشأن العام بكل تفاني ومسؤولية.

■ شهدت تونس أحداث إرهابية يوم الاربعاء 18مارس 2015اسفرت عن مقتل عدد كبير من الأبرياء، هل يمكن إعتبار هذا الحادث الإرهابي يستهدف المسلسل الديموقراطي التونسي ويهدد ثورة مكتسبات ثورة الياسمين والتي أعطت للشعوب أمل في التغيير الديموقراطي وفي ازدهار منظومة حقوق الانسان؟

● شيء طبيعي أن تستهدف تونس لأن أعداء الديمقراطية كثر.وبالفعل تونس شكلت النموذج الناجح من بين البلدان التي عرفت ثورات "الربيع العربي" وأسقطت أنظمتها الفاسدة.لكن تونس ستبقى عصية عن أي مد رجعي يود أن يعصف باستقرار المنطقة.

كل ما في الأمر ، والذي يجعل منها دولة سهلة الاختراق هو المحيط الاقليمي ولا سيما غياب الدولة في الجارة ليبيا .

■ بوجمعة بنياهو:
× باحث في العلوم السياسية. من مواليد أسا بتاريخ .06/05/1983
* عضو الأمانة العامة لحزب جبهة القوى الديمقراطية.
× مستشار في مركز الأبحاث والدراسات السياسية والإستراتيجية للشؤون الصحراوية.
× عضو المجلس الإداري لمنتدى شباب المستقبل للتنمية والديمقراطية.
× إطار بوزارة الإقتصاد والمالية.

الأقاليم الجنوبية للمملكة ستكون قبلة للمنتديات العالمية والاستثمارات الكبرى نظرا للمؤهلات التي تزخر بها

روس لا يود أن ينهي مهمته في ملف النزاع حول الصحراء المغربية بدون أي بصمة تحسب له

يبقى الأمل قائما لدى الشباب للانخراط في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة سواء من خلال المشاركة السياسية عن طريق التصويت أو الترشح

من أجل مشاركة المتشردين في الانتخابات...

24 مارس,2015 في جريدة الجرائد التعليقات مغلقة

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بالتصويت في الانتخابات لجميع الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية لفترة لا تقل عن خمس سنوات، وقال: "إن هذه التوصية تندرج في إطار إعمال المقتضيات الدستورية".

واقترح المجلس الوطني تسجيل المتشردين المقيمين في المقطورات والحاويات وغيرها من أنواع السكن الهش في اللوائح الانتخابية للبلديات.

ودعا إلى ضرورة تمكين نزلاء المؤسسات السجنية غير فاقدي الأهلية الانتخابية – إذا اختاروا ذلك – من التسجيل في اللوائح الانتخابية للبلديات، حيث توجد المؤسسات السجنية وإنشاء مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية.

كما دعا إلى التنصيص على التناوب بين النساء والرجال أو الرجال والنساء في ترتيب المرشحين في الانتخابات المقبلة، وزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء في البلديات.

وأوصى المجلس بالتفكير في أنسب الآليات لضمان التمثيل السياسي للشباب في مجالس البلديات، كما دعا إلى التنصيص على تدابير تحفيزية مالية للأحزاب السياسية على أساس عدد الشباب من الجنسين المنتخبين البالغين أقل من ثلاثين سنة.

http://alousboue.com/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/16414

الإشادة بقدرات المغرب على محاربة الإرهاب في برنامج ل"فرانس 5 "

سعيد رضى . هبة بريس

نالت قدرات المغرب في محاربة الإرهاب حظا واسعا من النقاش في برنامج تلفيزيوني خاص بالعملية الإرهابية، التي تبناها تنظيم داعش والتي مست متحف "باردو" بالعاصمة التونسية وذهب ضحيتها أكثر من عشرين قتيل، وذلك على القناة الفرنسية "فرانس 5"، وشارك فيه فريديريك أنسيل، الباحث في الشؤون الجيوسياسية، وبيير سيرفان، الخبير في الاستراتيجيات العسكرية، وكذا محمد سيفاوي، الباحث في الشؤون الإسلامية.

وركز فريديريك أنسيل في معرض جوابه عن مدى قدرة المغرب على التصدي للعمليات الإرهابية، قائلا إن الملك محمد السادس كان قد تحرك بصفة رائعة بعد كل ضربة للإرهابيين التي عرفها المغرب، واشاد بالقرار الملكي صبيحة 16 ماي بالدارالبيضاء حيث قرر بتعديل شامل لمدونة الأسرة، والذي أعطى المزيد من الحريات للمرأة وذلك بالتصدي لكل الأفكار المتخلفة التي يدعو لها المتشددون. وبدوره دعا محمد سيفاوي الجيش والأمن التونسيين للمزيد من التعاون مع المصالح الأمنية المغربية والغربية للتصدي للإرهاب والفكر المتشدد.

أوضح البرنامج، الذي كان مخصصا للعملية الإرهابية بتونس وليس لغيرها، أن المغرب يحظى باهتمام كبير في مجال محاربة الإرهاب، ولهذا أصبح العالم مدعوا، للاستفادة من التجربة المغربية الرائدة، وفي هذا السياق تم استدعاء مسؤولين مغاربة لبسط التجربة المذكورة أمام أعضاء مجلس الأمن.

وعرض التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب، ليس من باب الترف ولا يشبه المحاضرات التي تلقى هنا وهناك، ولكن أمام أرقى منظمة تجمع العالم وهي التي تقرر في مساره. وترتكز التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب على ثلاث عناصر لا ينفصل أحدها عن الآخر، ويكمل بعضها البعض، وهي أحسن تجربة متكاملة في العالم، حيث قرر المغرب محاربة الإرهاب لكن دون التفريط في مكتسبات حقوق الإنسان، التي راكمها المغرب على امتداد ربع القرن الأخير، **بدءا من هيئة التحكيم ووصولا إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وما بينهما، وهي مؤسسات سعت وتسعى إلى إنصاف ضحايا سنوات الرصاص والقطع مع هذا التاريخ وتجريم العودة إليه**. وهكذا انبنت التجربة المغربية على الضربات الأمنية السريعة للخلايا الإرهابية، وتعززت هذه التجربة بخبرة طويلة، حيث تعتبر الأجهزة الأمنية المغربية اليوم من أقوى الأجهزة في مواجهة التيارات التخريبية، وبموازاة ذلك تم إرساء ترسانة قانونية قوية في محاربة الإرهاب ووضع الآليات القانونية والمؤسساتية، حيث تتم هذه الحرب وفق المعايير الدولية. والركيزة الثانية تتعلق بالتنمية البشرية ومواجهة الهشاشة، التي تعتبر أحد أسس إنتاج الإرهاب وتفريخ المتطرفين، كما شيد المغرب نموذجا متميزا في التجديد الديني قصد مواجهة التطرف على مستوى الأفكار.

http://www.hibapress.com/details-40351.html

اليزمي: تنزيل المبادئ الدستورية المتعلقة بعدم التمييز يتطلب "تعزيز الترسانة القانونية"

اليزمي: تنزيل المبادئ الدستورية المتعلقة بعدم التمييز يتطلب "تعزيز الترسانة القانونية"

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، أن تنزيل المبادئ الدستورية، لاسيما تلك المتعلقة بعدم التمييز، يتطلب "تعزيز الترسانة القانونية"، وكذلك القيام بعمل "في العمق" يدمج مختلف قنوات التنشئة الاجتماعية والإيصال الثقافي، ومنها على الخصوص المدرسة ووسائل الإعلام.وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تخليد اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري (21 مارس)، أن "أحد المداخل الأساسية من أجل تشكيل سياسة مندمجة في هذا المجال يتمثل في مخطط عمل الرباط لمكافحة التحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية".

وأضاف أن "للمجتمع المدني دورا أساسيا يضطلع به، كما تبين ذلك الجهود المبذولة، مثلا، من طرف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المهاجرين".

وبحسب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فيقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي "تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

ووفقا لهذا التعريف، أبرز السيد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضطلع، في إطار الصلاحيات المخولة له، بدور الحماية من كل أشكال التمييز، فضلا عن دوره في نشر والنهوض بثقافة حقوق الإنسان في هذا المجال.

وقال إنه "بالرغم من عدم توصله بأية شكاية تتعلق بشكل مباشر بالتمييز العنصري، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخل من أجل إثارة الانتباه إلى بعض مظاهر كراهية الأجانب خصوصا في الصحافة المكتوبة"، مشيرا إلى أن المجلس انكب خلال السنتين الماضيتين على ورش هيكلي يتمثل في تعزيز المنظومة القانونية الوطنية في مجال مكافحة التمييز.

وفي هذا الإطار، اقترح السيد اليزمي مراجعة البنود الجنائية المتعلقة بالتمييز، وتبني نصوص تتعلق بمكافحة التمييز في قانون الإجراءات الجنائية، إضافة إلى تعزيز صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ممارسة الصلاحيات المخولة له كآلية لتلقي الشكاوى من طرف الأشخاص ضحايا التمييز (انسجاما مع البند الثاني من المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)، مع مراعاة الاختصاصات الموكولة للجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز التي ستضطلع بمهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس انسجاما مع مقتضيات الفصلين 19 و164 من الدستور.

وأشار السيد اليزمي إلى أن تصدير دستور المملكة، الذي يعد جزء لا يتجزأ من الدستور، ينص على التزامين أساسيين في مجال حقوق الإنسان، يتمثل الأول في جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، تسمو على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

ويتمثل الالتزام الثاني، يضيف السيد اليزمي، في حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.

وبخصوص دور لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، أفاد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن أول مذكرة نشرها المجلس كانت حول هذه الهيأة، مبرزا أن المذكرة جاءت نتيجة لدراسة مقارنة لمجموعة من هيآت مكافحة التمييز.

وأكد أن "من بين الخلاصات الكبرى لهذا العمل اقتراح تخويل لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز مهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس"، مضيفا أن هذا الاقتراح ينسجم ومقتضيات الفصلين 19 و164 من الدستور، ويكمل المهام العامة لحماية والنهوض بحقوق الإنسان التي عهد بها الفصل 161 من الدستور **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وكذا ضمان تكامل وانسجام أفضل للمنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين الأجانب، ذكر السيد اليزمي أن العديد من الدراسات الاجتماعية المقارنة أظهرت أن مسلسلات إدماج المهاجرين اتسمت دائما بالتعقيد وكانت محفوفة بمخاطر الرفع من الخطابات والمواقف المعادية للأجانب.

وقال "إن بلادنا تتمتع بميزة ثقافية نسبية بالنظر لتنوع مكوناتها، كما أبرزها الدستور"، مضيفا أنه من المهم جدا التأكيد على أنه لم يسبق لأية قوة سياسية مغربية تبني برامج سياسية معادية للمهاجرين أو الأجانب بصفة عامة.

وشدد السيد اليزمي على ضرورة تقوية هاتين الميزتين، لاسيما من خلال تعزيز المنظومة الوطنية للتصدي لكافة أشكال التمييز، فضلا عن النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز الرسائل المشيدة بقيم التعدد والتسامح التي يتعين أن تجد طريقها إلى البث، على الخصوص، من طرف المدرسة ووسائل الإعلام".

http://www.arrabita.ma/Article.aspx?C=106110

الإشادة بقدرات المغرب على محاربة الإرهاب في برنامج ل"فرانس 5 "

سعيد رضى . هبة بريس

نالت قدرات المغرب في محاربة الإرهاب حظا واسعا من النقاش في برنامج تلفيزيوني خاص بالعملية الإرهابية، التي تبناها تنظيم داعش والتي مست متحف "باردو" بالعاصمة التونسية وذهب ضحيتها أكثر من عشرين قتيل، وذلك على القناة الفرنسية "فرانس 5"، وشارك فيه فريديريك أنسيل، الباحث في الشؤون الجيوسياسية، وبيير سيرفان، الخبير في الاستراتيجيات العسكرية، وكذا محمد سيفاوي، الباحث في الشؤون الإسلامية.

وركز فريديريك أنسيل في معرض جوابه عن مدى قدرة المغرب على التصدي للعمليات الإرهابية، قائلا إن الملك محمد السادس كان قد تحرك بصفة رائعة بعد كل ضربة للإرهابيين التي عرفها المغرب، واشاد بالقرار الملكي صبيحة 16 ماي بالدارالبيضاء حيث قرر بتعديل شامل لمدونة الأسرة، والذي أعطى المزيد من الحريات للمرأة وذلك بالتصدي لكل الأفكار المتخلفة التي يدعو لها المتشددون. وبدوره دعا محمد سيفاوي الجيش والأمن التونسيين للمزيد من التعاون مع المصالح الأمنية المغربية والغربية للتصدي للإرهاب والفكر المتشدد.

أوضح البرنامج، الذي كان مخصصا للعملية الإرهابية بتونس وليس لغيرها، أن المغرب يحظى باهتمام كبير في مجال محاربة الإرهاب، ولهذا أصبح العالم مدعوا، للاستفادة من التجربة المغربية الرائدة، وفي هذا السياق تم استدعاء مسؤولين مغاربة لبسط التجربة المذكورة أمام أعضاء مجلس الأمن.

وعرض التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب، ليس من باب الترف ولا يشبه المحاضرات التي تلقى هنا وهناك، ولكن أمام أرقى منظمة تجمع العالم وهي التي تقرر في مساره. وترتكز التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب على ثلاث عناصر لا ينفصل أحدها عن الآخر، ويكمل بعضها البعض، وهي أحسن تجربة متكاملة في العالم، حيث قرر المغرب محاربة الإرهاب لكن دون التفريط في مكتسبات حقوق الإنسان، التي راكمها المغرب على امتداد ربع القرن الأخير، **بدءا من هيئة التحكيم ووصولا إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وما بينهما، وهي مؤسسات سعت وتسعى إلى إنصاف ضحايا سنوات الرصاص والقطع مع هذا التاريخ وتجريم العودة إليه**. وهكذا انبنت التجربة المغربية على الضربات الأمنية السريعة للخلايا الإرهابية، وتعززت هذه التجربة بخبرة طويلة، حيث تعتبر الأجهزة الأمنية المغربية اليوم من أقوى الأجهزة في مواجهة التيارات التخريبية، وبموازاة ذلك تم إرساء ترسانة قانونية قوية في محاربة الإرهاب ووضع الآليات القانونية والمؤسساتية، حيث تتم هذه الحرب وفق المعايير الدولية. والركيزة الثانية تتعلق بالتنمية البشرية ومواجهة الهشاشة، التي تعتبر أحد أسس إنتاج الإرهاب وتفريخ المتطرفين، كما شيد المغرب نموذجا متميزا في التجديد الديني قصد مواجهة التطرف على مستوى الأفكار.

http://www.hibapress.com/details-40351.html

المغرب والبرازيل والأرجنتين يدعون إلى ترسيخ قيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

جنيف/ 24 مارس 2015/ ومع/ بعد أربعة أشهر من انعقاد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، دعا المغرب والبرازيل والأرجنتين بجنيف إلى ترسيخ قيم هذا الحدث الدولي المهم. جاء ذلك خلال جلسة نقاش رفيع المستوى على هامش أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف حيث تم التأكيد على أن "الفضاء المتفرد الذي يتيحه المنتدى لمناقشة تحديات وآفاق المستقبل يتعين أن يتحول إلى مسلسل يجمع جميع الفاعلين". وخلال هذا اللقاء الذي نظم بمبادرة من البعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والأرجنتين لدى الأمم المتحدة، تم التأكيد أيضا على المسار الذي تم قطعه منذ انعقاد الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ببرازيليا، ودورته الثانية في نونبر المنصرم بالمملكة. **وقال السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمناسبة إن "المنتدى أثبت جدواه، ولاسيما مقاربة القضايا الكبرى من قبيل المؤتمر العالمي حول المناخ والنقاش حول أهداف التنمية لما بعد سنة 2015". وأبرز اليزمي أمام مجموعة من الدبلوماسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية الإضافة النوعية التي قدمها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان حول إعلان وبرنامج عمل بكين بعد عشرين سنة من اعتمادهما.** وقال "أردنا في المغرب أن نجعل من المنتدى ذا جدوى من خلال إدماج كافة الفاعلين"، مذكرا بأن الحكومة قدمت وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وأوضح في هذا الصدد أن المنتدى تميز بتنظيم أزيد من 200 اجتماع وورشات موضوعاتية وأنشطة ثقافية وموسيقية، وذلك في إطار شراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والنقابات وهيئات المنظومة الأممية. وأبرز السيد اليزمي ضرورة إدماج جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان لأنه لا يتعين أن يظل هؤلاء في معزل عن بعض الاوساط، مضيفا أن الحركة الحقوقية أضحت بعدا لا محيد عنه في المنظومة الدولية، كما أن الدول أضحت فاعلا قائم الذات في هذا المجال. وفي السياق ذاته، أبرزت السفيرة الممثلة الدائمة للبرازيل بجنيف، السيدة ريغينا ماريا كورديرو دنيوب، وقع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مجال تعبئة جميع الأطراف المتدخلة من أجل انخراط أوسع لفائدة حقوق الإنسان ومواجهة التحديات المستقبلية. وقالت "إن الأمر يتعلق أيضا بتكريس التنوع والمشاركة الاجتماعية، وكذا بعمل التشبيك الذي يحفز ربط اتصالات مع المؤسسات الدولية، والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني". وفي معرض حديثها عن الدورة الأولى للمنتدى، أكدت كورديرو دنيوب، أن هذا الحدث شكل "مناسبة للاستجابة لتعبئة اجتماعية تناضل بقوة على المستوى المحلي من أجل يتمكن الفاعلون، وهم المنظمات غير الحكومية، من الاضطلاع بدورهم". وقالت إن "الأهم اليوم هو ضمان استمرارية هذا المنتدى، حيث اصبحنا نتوفر على تجربة تتجاوز الحدود"، مؤكدة أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل دعوة صريحة للحفاظ على الكرامة الإنسانية. أما بالنسبة لسفير الارجنتين، السيد ألبرتو دالوتو، فقال إن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل "فضاء متفردا لمناقشة تحديات وآفاق المستقبل المرتبطة بالقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولكنه من الضروري أن تجد التوصيات المتمخضة عنه طريقها للتفعيل، وأن تتم مناقشة جميع المواضيع". وتم خلال هذا اللقاء الذي أشرف على تسييره مدير مجموعة الحقوق الكونية (يونفورسل رايتس جروب)، عرض شريطي فيديو حول أقوى لحظات الدورتين السابقتين للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. ت/ق س /ال

http://www.menara.ma/ar/2015/03/24/1590347-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D9%82%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

سفراء يشيدون بالرسالة الملكية الموجهة للمنتدى العالمي لحقوق الانسان بجنيف

لم يفوت سفراء مشاركين في الدورة الثامنة والعشرين لحقوق الانسان بجنيف التي تنظمها الأمم المتحدة ،والتي شهدت على مر شهر مارس الكثير من اللقاءات والندوات ،والتي في الغالب انصبت حول أوضاع حقوق الانسان في مختلف دول العالم.

سفير الأرجنتين بدوره أشاد بمنجزات المغرب في مجال حقوق الانسان ،وقال ان بلاده بدورها قامت بإحداث مؤسسات حقوقية ،ووضعت تشريعات متقدمة في مجال حقوق الانسان ،مؤكدا على ماحققه المغرب من اصلاحات في هذا المجال ،منوها بالرسالة الملكية الموجهة الى المنتدى العالمي لحقوق الانسان بالمغرب ،وهو ما أكدته السفيرة كورديرو حيث أشادت بماجاء في مضامين الرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس الى المشاركين ،حيث أكدت في معرض حديثها أن الرسالة الملكية تاريخية ،وتحمل رسائل الى كل المعنيين بحقوق الانسان في العالم ،واعتمادها وثيقة للبحث .

من جانب آخر أكد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليازمي على أهمية المنتدى العالمي لحقوق الانسان في نسخته الثانية التي احتضنتها مدينة مراكش ،مشيدا بكل الفاعلين والحقوقيين ،وكبار الخبراء ،والسياسيين الدوليين الذين ساهموا بأفكارهم ،وتحاليلهم ،وهو ما سيكون ثمرة الكتاب الأبيض الذي سيصدره المجلس الوطني لحقوق الانسان ،والذي سيحتوي على أهم المداخلات ،والتصريحات التي ثم مناقشتها بمراكش ،وهو الكتاب الذي سيكون ورقة يغني النقاش في الدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الانسان التي ستنعقد بالأرجنتين .**

من جانب آخر،أكد ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان على أن اللجنة العلمية التي تظم باحثين،وهي الآلية التي ثم احداثها خلال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان منكبة على العمل ،وستجتمع الأسابيع المقبلة .

http://maarifpress.com/news8142.html

كذبة ، سبقت ابريل

الصحراء اليوم:رأي بقلم : الخليفة الكيروف

يروج هذه الأيام خبر تكليف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمهمة مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء ، خبر يستدعي النبش في توقيته والغاية منه .
يعلم الجميع أن الدولة المغربية تشن حربا ممنهجة ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الغاية منها إضعاف الجمعية وتأليب الرأي العام المغربي ضدها باتهامها بالعمالة والخيانة والإلحاد ومعاداة مصالح الوطن . و تتمتع الجمعية بشعبية واحترام كبيرين بالأوساط الصحراوية بسبب مواكبتها لكل الانتهاكات المرتكبة بالمنطقة ، وكذا موقفها الداعي إلى إيجاد حل ديمقراطي ووقف كل الانتهاكات المرابطة بالنزاع حول الصحراء ، موقف لا يروق الدولة المغربية لمخالفته توجهاتها الرسمية رغم انه – الموقف – لا ينظر له بعين الرضا كذلك من طرف العديد من المنظمات الدولية التي تعتبره سياسيا أكثر من كونه حقوقيا .
وبنشر هذا الخبر ستتلقى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بلا شك حملة مضادة بالأوساط الصحراوية المطالبة بالحق في تقرير المصير، وسيفتح شهية الكثيرين للعديد من القراءات والتأويلات التي ستصب لا محالة في كون مواقف الجمعية ليست مبدئية وإنما خطة مدروسة بتنسيق مع الدولة المغربية لتسويقها كإطار معارض في أفق قطع الطريق أمام أي تدخل أممي لمراقبة حقوق الإنسان بالمنطقة .
أكدت الدولة المغربية في مناسبات عدة رفضها المطلق لأي آلية مراقبة خارج مؤسساتها الوطنية وتقصد بذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي فشلت في تسويقه كهيئة مستقلة ، مما يؤكد فرضية الغاية الأخرى المحتملة من نشر الخبر وهي ضرب مصداقية الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لدى الرأي العام الصحراوي من جهة وتثبيت تهمة العمالة والخيانة في حقها لدى الرأي العام المغربي من جهة أخرى .
لو افترضنا جدلا أن مهمة المراقبة ستوكل للجمعية المغربية لحقوق الإنسان فلا يظن البعض أن الجمعية ستقبل في ظل غياب العديد من الشروط والضمانات ، والجميع يعلم ما تتعرض له فروع الجمعية بالصحراء بدءا من حرمانها من الترخيص القانوني وفتح مقرات واستغلال القاعات العمومية وانتهاء بالاستهداف المباشر لمناضليها ، مما يؤكد استحالة قبول الدولة المغربية لأي ضمانات وشروط مسبقة للقيام بالمهمة .
رسالتي لكل من يروج هكذا أخبار ، إن موقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان واضح وهو إيجاد آلية أممية لمراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها بالصحراء وتندوف كما هو معمول به في العديد من البعثات الأممية ، وان الجمعية تقوم بدورها برصد كل الانتهاكات المرتكبة بالمنطقة بكل موضوعية ومصداقية ، ومؤازرة الضحايا ، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في ظل الإمكانيات المتاحة وحملة التضييق الممنهجة التي تطالها . وحسب العديد من البيانات والتقارير التي أصدرتها فان اغلب الانتهاكات ترتبط باستمرار النزاع حول الصحراء مما يجعل الجمعية لا تفوت فرصة للمطالبة بالتسوية العاجلة للملف على أساس حل ديمقراطي ضمانا لوقف كل أشكال الانتهاكات المرتبطة به واستجابة لتطلعات شعوب المنطقة .

http://www.saharahoy.com/news5065.html

تقرير عن الورشة التكوينية لفائدة الأطر الصحية العاملة بالمؤسسات السجنية بجهة بني ملال خريبكة

تقرير ورشةبوابة أبي الجعد – عن المنظمين:

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة بشراكة مع المندوبية الجهوية للإدارة العامة للسجون، ورشة تكوينية لفائدة الأطر الصحية العاملة بالمؤسسات السجنية بجهة بني ملال خريبكة في موضوع"المقاربة الحقوقية"، يوم الجمعة 20 مارس 2015 بفندق تزركونت بأفورار (إقليم أزيلال) ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا.

وقد حضر هذه الورشة التكوينية حوالي 50 مشاركا و مشاركة من مديري و أطباء و ممرضي المؤسسات السجنية بجهة بني ملال خريبكة بالإضافة إلى بعض أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة،فضلا عن المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون بخريبكة.

في كلمته الافتتاحية رحب ذ/ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجميع الحاضرين والحاضرات و ذكر بالسياق العام لهذه الورشة التكوينية التي تنظم تفعيلا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول وضعية السجون والسجناء"أزمة السجون مسؤولية مشتركة" الصادر في أكتوبر 2012.كما أشار إلى أن هذه الورشة التكوينية تهدف إلى إدماج المقاربة الحقوقية في التدبير اليومي للمؤسسات السجنية.و أخيرا ذكر بالبرنامج اليومي لهذه الورشة التكوينية.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون بخريبكة،والذي قدم أهم منجزات المديرية الجهوية لإدارة السجون بالجهة في مجال الرعاية الصحية للسجناء و أهم الإكراهات التي تواجه عملها والمتمثلة أساسا في نقص الموارد البشرية الطبية بالمؤسسات السجنية و كذا العلاقة بين إدارة السجون والمستشفيات المتواجدة بالجهة.

في المداخلة الأولى التي ألقاها ذ/المصطفى المريدي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة،في موضوع"المرجعية الدولية و الوطنية للحق في الصحة لدى السجناء"و التي من خلالها تطرق إلى أهم عناصر المرجعية الدولية المتعلقة بالصحة بالمؤسسات السجنية انطلاقا من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية المجردين من حريتهم و قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات و التدابير غير الاحتجازية(قواعد بانكوك).كما أشار أيضا إلى أهم عناصر المرجعية الوطنية المتعلقة بالصحة في المؤسسات السجنية انطلاقا من دستور المملكة تم القانون رقم 98-23 المتعلق بتنظيم و تسيير المؤسسات السجنية والمرسوم التطبيقي رقم 485-00-02 للقانون رقم 98-23 و قانون المسطرة الجنائية رقم 22-01.

في المداخلة الثانية التي ألقاها الدكتور توفيق أبطال رئيس قسم الرعاية الصحية للسجناء بالمندوبية العامة لإدارة السجون و التي تناول من خلالها القوانين المنظمة لتدبير قطاع الصحة بالمؤسسات السجنية بالمغرب و قدم بعض الإحصائيات المتعلقة بالوضع الصحي داخل المؤسسات السجنية و أهم المشاكل المطروحة والمعيقات والإكراهات التي تواجه عمل المندوبية العامة لإدارة السجون.و في الأخير دعا إلى تظافر الجهود من طرف كل المتدخلين في قطاع الصحة إلى العمل المشترك للنهوض بصحة السجناء داخل المؤسسات السجنية.

في الفترة الزوالية و التي قام بتشيطها ذ/ عبد الحق الذوق إطار مكلف بملف السجون بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توزع المشاركون و المشاركات إلى 07 مجموعات عمل لدراسة حالات عملية لبعض الشكايات التي يتوصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانه الجهوية من طرف السجناء أو عائلاتهم.حيث قامت المجموعات بدراسة كل شكاية ومعالجتها من كل الجوانب الإدارية القانونية و الحقوقية، و التدابير الممكن اتخاذها.

وقد اختتمت الأشغال على الساعة السادسة و النصف مساءا بكلمة ختامية للسيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ذ/ علال البصراوي و التي ذكر من خلالها استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة دستورية ولجانه الجهوية للمساهمة الفعلية في مجال التكوين وتقوية قدرات العاملين بالمؤسسات السجنية.

http://boujaad.net/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7/

المنتدى الاجتماعي العالمي في دورته الثالثة عشرة: ردا على الإرهاب ..تأكيد مشاركة قرابة 80 ألف شخص من 120 دولة ووزراء وشخصيات معروفة

الثلاثاء 24 مارس 2015 | بقلم: كريمة الماجري

النشر أو إرسال لصديق

يشارك في فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي في دورته الثالثة عشرة بتونس حوالي 5 آلاف جمعية ومنظمة ومابين 75 و80 الف شخص من بينهم 35 ضيفا من حوالي 120 دولة، ووزراء وشخصيات عالمية من المجتمع الدولي وبرلمانيين ...

رغم أحداث متحف باردو الارهابية والتي اسفرت عن مقتل 20 سائحا واصابة 38 اخرين من حوالي 11 دولة أجنبية، أكدت المنظمات والجمعيات التي سبق وأعلنت عن مشاركتها في المنتدى، عن عدم تراجعها، وان في حضورها الى تونس في هذا الظرف الحساس رسالة لضرب الارهاب وبعث برسائل مطمئنة وبيانات تضامن مع تونس جددت من خلالها انخراطها الكامل للمشاركة في المنتدى وحرصها على ان يكون موعدا للتعبئة الشعبية في المنطقة والعالم ضد الارهاب.

المنتدى الذي تمتد فعالياته على مدى اربعة ايام سيشهد حضور 5 الاف جمعية ومنظمة وحوالي 80 ألف مشارك من تونس من 120 دولة، علما وان النسخة السابقة للمنتدى والتي انتظمت في تونس شهدت مشاركة 65 الف شخص، عبد الرحمان الهذيلي المنسق العام للمنتدى أكد «للمغرب» ان بشاعة الجريمة الإرهابية لمتحف باردو جعلت مختلف الجمعيات والمنظمات تصر على لعب دور ايجابي وبعث رسائل ايجابية من خلال مشاركتها ، وأضاف ان عددا من وفود المنظمات والجمعيات وصل منذ يوم امس الى تونس مشيرا إلى أن اليابان التي فقدت 3 أشخاص خلال أحداث متحف باردو وتضرر 4 آخرين أكدت مشاركتها ولم يتم ملاحظة الغاء اي حجوزات.

في السياق ذاته افاد الهذيلي ان قائمة الحضور تؤكد مشاركة شخصيات عالمية معروفة من المجتمع الدولي ومن مؤسسات هامة ووزراء من بينهم وزير العدل الفرنسي ووزير حقوق الإنسان البرازيلي ووزير العلاقات الدولية بالبرازيل **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالبرازيل** الى جانب وفد يضم قرابة 16 شخصا من البرلمانيين الاوروبين وحوالي 20 برلمانيا من المغرب، و5 أشخاص من الاتحاد الأوروبي ..ووفد من مختلف الفصائل الفلسطينية فضلا عن شخصيات من إفريقيا على غرار امينة تراوري وزيرة الثقافة والسياحة سابقا بمالي، وقرابة 50 شخصية اجتماعية معروفة.

الانطلاق بمسيرة مناهضة للإرهاب

فعاليات المنتدى تنطلق بمسيرة الافتتاح يوم الثلاثاء 24 مارس بداية من الساعة الرابعة بعد الزوال من ساحة باب سعدون باتجاه متحف باردو تحت شعار : «شعوب العالم موحدة ضد الإرهاب»، وقد سبق وان أعلنت اللجنة التحضرية للمنتدى عن تشكيل لجنة خاصة من داخل المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي لصياغة ميثاق باردو الدولي لحركة العولمة البديلة لمناهضة الإرهاب و الدعوة إلى تجمع عام يوم 26 مارس بالمركب الجامعي فرحات حشاد بداية من منتصف النهار لإعلانه .

التحديات الأمنية

مشاركة حوالي 80 ألف شخص في فعاليات المنتدى من بينهم حوالي 35 من دول أجنبية يتطلب تعزيزات أمنية كبيرة خاصة بعد فاجعة متحف بادرو التي استهدفت أساسا السياح، عبد الرحمان الهذيلي اكد ان اجتماعات متتالية تمت بين لجنة إعداد المنتدى والسلط الأمنية وهناك تنسيق كبير لتأمين وصول الوفود إلى النزل الى جانب تأمين الندوات التي ستنتظم للغرض، مبينا ان هذه الدورة ستشهد عقد نوات ولقاءات بقاعة الكوليزي بشارع الحبيب بورقيبة وسيشارك فيها عدد من الشخصيات.

http://www.lemaghreb.tn/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/19183-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%A3%D9%83%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A9-80-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D9%85%D9%86-120-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A9

Formation des cadres médicaux des établissements pénitentiaires

L'approche des droits humains au centre d'un atelier organisé dans la province d'Azilal

Un atelier de formation ayant pour thème "L'approche des droits humains" a été organisé, vendredi à Afourar (Province d'Azilal), au profit des cadres médicaux travaillant dans les établissements pénitentiaires existant sur le territoire de compétence de la Commission régionale des droits de l'Homme de Béni Mellal-Khouribga.

Organisé à l'initiative de la Commission régionale des droits de l'Homme de Béni Mellal-Khouribga en collaboration avec la délégation régionale de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion, cet atelier entre dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations du rapport thématique du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la situation dans les prisons et des prisonniers intitulé "La crise des prisons, une responsabilité partagée", publié en octobre 2012.

Intervenant à cette occasion, le directeur régional de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion à Khouribga, Mustapha Deham, a souligné que la prise en charge médicale des prisonniers revêt une grande importance, faisant savoir que les centres médicaux au sein des établissements pénitentiaires ont été équipés du matériel nécessaire pour offrir aux prisonniers les soins nécessaires dans les meilleures conditions possibles, rapporte la MAP.

Les efforts déployés par la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion ont permis d'offrir aux prisonniers des services médicaux au niveau souhaité, en dépit des moyens financiers et humains limités, a-t-il ajouté, faisant savoir que chaque pensionnaire des établissements pénitentiaires de Khouribga a subi en moyenne 13 examens médicaux par an.

Pour sa part, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Béni Mellal-Khouribga, Allal El Basraoui, a mis en exergue le rôle important des cadres médicaux au sein des établissements pénitentiaires, rappelant que cet atelier est organisé en application des recommandations du rapport du CNDH qui a insisté sur la formation de ces cadres en matière de culture des droits de l'Homme.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

TRIBUNE

4489/36

Non, il n'y a pas de «prime à l'impunité»!

Par Me Brahim RACHIDI

Me Brahim Rachidi, avocat au barreau de Casablanca

DANS un article publié dans Le Monde daté du 3 mars 2015, mon confrère, Maître Baudoin, avocat et président d'honneur de la FIDH, semble sous entendre que le Maroc exercerait sur son sol la torture et que la magistrature serait «aux ordres». Notre fonction d'avocat nous oblige à plus de recul et à une objectivité dans l'analyse des faits, ainsi qu'à l'esprit d'analyse dans l'interprétation de textes juridiques. Il me paraît nécessaire de rappeler que:

1/ Même si une personne fait l'objet d'une plainte, quel que soit le délit allégué, et même s'il s'agit du patron de la Direction générale de la surveillance du territoire marocain, M. Abdellatif Hammouchi, Maître Baudoin oublie que la présomption d'innocence est de règle tant qu'aucune condamnation devenue définitive n'a pas été prononcée.

2/ La «brouille» intervenue dans les relations franco-marocaines n'avait pas pour origine «la notification, en février 2014, d'une demande d'audition de la justice française» à M. Abdellatif Hammouchi, mais la violation de l'immunité couvrant la résidence de l'ambassadeur du Maroc à Paris, immunité couvrant toute résidence d'ambassadeur à travers le monde entier, et tout ministre de passage dans un pays étranger.

Qu'aurait pensé mon confrère, Maître Baudoin, si de tels faits s'étaient déroulés au Maroc.

3/ Contrairement à l'analyse faite par Maître Baudoin, l'amendement à la convention franco-marocaine d'entraide pénale n'a nullement pour but de dessaisir la justice française de toute plainte déposée par un citoyen français mais plutôt d'instaurer une coopération plus renforcée en matière de poursuite en cas de délit pénal et encore plus de terrorisme.

Il est nécessaire, pour une meilleure information, de rappeler le contenu de cet amendement:

«S'agissant de procédures engagées auprès de l'autorité judiciaire d'une Partie par une personne qui n'en possède pas la nationalité et pour des faits commis sur le territoire de l'autre Partie par un de ses ressortissants, l'autorité judiciaire saisie recueille dès que possible auprès de l'autorité judiciaire de l'autre Partie ses observations ou informations. Cette dernière prend toutes les mesures qu'elle juge appropriées y compris le cas échéant l'ouverture d'une procédure.

Au vu des éléments ou informations reçus, l'autorité judiciaire saisie détermine les suites à donner à la procédure, prioritairement son renvoi à l'autorité judiciaire de l'autre Partie ou sa clôture. En l'absence de réponse ou en cas d'inertie de l'autre Partie, l'autorité judiciaire saisie poursuit la procédure».

Comme on peut le constater, cet amendement, contrairement à l'interprétation qui en est donnée par mon confrère, n'est nullement «une prime donnée à l'impunité...», comme il l'écrit, ou un «abandon de la notion de justice universelle», bien au contraire, chacun des deux Etats signataires reste libre, même après renseignements pris auprès de l'autre, de poursuivre ou non une procédure ou d'instruire une plainte que ce soit en matière de délit de droit commun, actes de terrorisme ou torture. Le Maroc a d'ailleurs permis à la France, notamment sur la base de cette coopération judiciaire, de déjouer un grand nombre d'attentats terroristes sur son sol.

4/ La qualité de «Président d'honneur de la FIDH» de Maître Baudoin, ne peut légitimer les propos et accusations portés contre le Maroc, accusations dénuées de tout fondement et de toute preuve concrète, reposant uniquement sur de simples «supputations» taxant de «tortures» des «bavures policières», comme il en existe dans tout pays, y compris en France, bavures qui font l'objet d'informations ouvertes par les parquets au Maroc et de sanctions prononcées par la hiérarchie et par les tribunaux à l'encontre de leurs auteurs.

Bien que n'ayant pas eu l'honneur d'être «Président ou vice-président de la FIDH», mon parcours de militant dans l'opposition, du temps des années de plomb, pour le respect et la sauvegarde des droits de l'homme, me permettent d'affirmer que le Maroc d'aujourd'hui est différent de celui d'hier. Maître Baudoin semble s'être arrêté aux années antérieures à l'accession au Trône de Sa Majesté Mohammed VI et semble ignorer que le Maroc, tout comme l'a fait et le fait la France, n'a de cesse, depuis la relève par Mohammed VI, de multiplier ses efforts et les mesures pour préserver les valeurs universelles défendues par tous les pays indépendants et promouvoir sans relâche la liberté.

Droits de l'homme

Ainsi, le Maroc œuvre pour bannir de façon irréversible les violations des droits de l'homme dont la plupart des victimes ont été les opposants et démocrates politiques, une Instance équité et réconciliation a été mise sur pied au lendemain de la succession de feu le Roi Hassan II pour indemniser les victimes de violations des droits de l'homme et formuler des recommandations pour la sauvegarde et le respect des droits de l'homme dont Maître Baudoin n'est pas le seul gardien.

La Constitution marocaine de 2011 a consacré la création d'un conseil consultatif des droits de l'homme, conseil érigé en instance de contrôle du respect des droits de l'homme et de conseil pour les politiques publiques en la matière. Cette instance est d'ailleurs présidée par Driss El Yazami, ancien secrétaire général de la FIDH dont Maître Baudoin est aujourd'hui président d'honneur.

Il y a encore lieu de rappeler que, si le Maroc était un pays de non-droit, avait une justice «aux ordres», aucun étranger ne viendrait, comme l'ont déjà fait plusieurs millions d'étrangers et en particulier français, s'y installer, étant encore précisé que c'est l'un des rares pays arabo-musulmans, où la tolérance est de règle, à reconnaître et protéger dans sa constitution toutes les religions pratiquées sur son territoire par les hommes.❑

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Point de vue

Urgence de faire aboutir les propositions de lois sur le CCME et la représentation des MRE au parlement !

Par Abdelkrim Belguendouz*

Comme à l'accoutumée, lundi d'ouverture session ordinaire dans le cadre de leurs participation et mission institutionnelle, les responsables du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger avaient adressé l'attention sur nos compatriotes à l'étranger à l'étranger, en particulier sur leur représentation au Maroc même.

Ce n'est pas que privilégiant les questions intéressant en particulier depuis le mi-août 2014 avec des déclarations successives à "Abbar Aliyoum", Abdallah Boussouf, secrétaire général du CCME, a accordé le 9 mars 2015, une autre interview longuement au journal arabophone "Alyaoum" sous pour titre : "boussouf : le gouvernement et le parlement nous marginalisent, dans la mesure où ils n'ont jamais soutenu le CCME ni donner pour soit".

La faute est-elle au gouvernement et au parlement ?

Ainsi, le ton est donné. La meilleure défense est l'attaque. Si jamais une institution consultative, ou une association pour la sensibilisation, cela fait bien de se prononcer contre un conseil représentatif, sans bien sûr un gouvernement qu'on parlement. Si le CCME n'est pas productif, s'il semble manquer d'efficience et à accorder pas une responsabilité, il n'en paraît que la première entièrement à la présence législatif ne fonctionnent pas et ne gouvernent pas en complémentarité avec élections avec nos propres prérogatives et attributions. Toujours selon le secrétaire général, lorsque certains critiquent l'action du CCME, il n'a très souvent pas confiance, dans la mesure où on attribue au Conseil une fonction consultative, qui est en fait le rôle d'un gouvernement qui a pour fonction l'exécution de la politique nationale en direction de la communauté marocaine résidant à l'étranger, alors que le Conseil a un rôle de réflexion et de consultation. Il semble que selon que le Conseil est accusé critiqué pour l'absence de lois alors qu'il ne peut légiférer.

Or dans le débat public et selon nous, les interrogations et critiques à l'encontre des responsables du CCME ne portent pas sur des domaines relevant du législatif qui n'est du ressort exclusif du gouvernement, mais relèvent des prérogatives et attributions du CCME, telles que définies par le Dahir n°1-07-208 du 21 décembre 2007 portant création du Conseil, à savoir ses missions consultatives et son caractère prospectif. Les critiques portent également sur le mal gouvernance de l'intérieur nationale consultative et la non transparence dans sa gestion, ce mois-ci Sagrario du dahir portant création du Conseil et des règles déterminées de son fonctionnement.

Pourtant certains des devoirs les plus signalisants, non dû en retard dans le débat public depuis trois longtemps. Pourquoi la responsabilité du CCME alors pu présenté au "nouveau" en gros consultant sur la stratégie d'engagement des citoyens marocains à l'étranger dans la vie économique nationale, tel que cela leur avait été demandé selon le communiqué de l'époque du Cabinet royal, lors de son intervention par le feu le 21 Août-août 2007 ? Pourquoi avant la constitutionnalisation du CCME par la constitution de juillet 2011, les responsables du Conseil avaient présenté aucun avis consultatif sur le projet de conseil, conformément à l'article 25 du dahir du 21 décembre 2007 ? Un document sur le Conseil figurait sur le site officiel du CCME prévoit lui même ce qui suit : "le débat portant création du Conseil lui confère la mission d'élaborer des avis sur la composition de notre Conseil et sur les modalités de participation des citoyens marocains à la vie économique de la nation. L'élaboration de ces avis devra être précédée par une large consultation sur le Conseil qui sera de nature à nous permettre de bénéficier de l'expérience et des compétences nécessaires à l'étranger, les acteurs politiques et les institutions concernées au Maroc même".

Or rien de tout ne a été fait, en dépit de la bonne volonté de la majorité des membres du groupe de travail "citoyenneté et participation politique" relevant du Conseil, et ce en raison de l'opposition manifeste de très dirigeants du Conseil à la représentation parlementaire des citoyens marocains à l'étranger à partir de leurs pays de résidence, ce qui avait amené d'ailleurs Mouhcine, rapporteur du groupe de travail, à démissionner du CCME en février 2013, bien malheureusement n'a eu lieu à ce poste de rapporteur que le 14 avril 2015 par Mohammed Mouaouine, auteur mémorial à Paris. Par ailleurs, pourquoi, en matière de prospective, telle que stipulée dans l'article 4 du dahir, les responsables du Conseil n'ont jamais, aucun rapport stratégique, alors qu'ils sont tenus de le faire tous les deux ans, tel un bilan de nos rapports stratégiques depuis 2007 ? Comment ne pas mentionner du Conseil pour il ne saisine nécessaire concernant le transfert chargé des MRE et des affaires de la migration d'apporter sur ses plateformes ou autours des études qui ne relèvent pas de son ressort ? Comment se limiter responsable du Conseil pour il reproche l'absence de consultation du gouvernement avec le CCME, alors qu'il refuse de siéger dans la commission nationale sur les MRE et les affaires de la migration présidée par le chef du gouvernement, sous prétexte de "la non-indépendance du CCME qui serait par ailleurs hors d'état de fonctionner normalement, certains groupes de travail ne s'étant pas réunis pendant trois à quatre années d'intervalle !

Où est la Cour des comptes ?

Pourquoi, en matière de gouvernance, les responsables du Conseil n'ont mais que l'assemblée générale de tournant défini (art. 10 de), alors que l'article 14 du dahir portant création du Conseil, leur impose la tenue d'une assemblée générale ordinaire chaque année au mois de novembre, l'intérêt ayant notamment soulaire à étudier et à délibérer sur le budget, les rapports d'activité, le programme de travail, les recommandations émises et les avis consultatifs élaborés par les groupes de travail spécialisés du Conseil? Pourquoi aucun rapport d'activité n'a été présenté, ni aucun rapport financier et mais que la Cour des comptes ne se prononce en cette fugitive nouvelle, contrairement à gestion les responsables du CCME dans ses position de totale impunité et à les encourager de fait dans leur action non transparente ?

Tous les derniers présidents, qui sont tête successivement et au cours des attributions fondamentales et diverses confiées du Conseil, n'ont apparemment aucun d'activité, de politique de leur part, à leur actif d'originalité et d'actualisation et aux exigences économiques et sociales du pays, dans le cadre de la mondialisation. Ceux-ci ont été incapables de mettre en œuvre, à l'instar de tous les autres conseils qui leurs propre règles de prospective, de bonne gestion, de transparence et d'adaptation aux dynamiques avec des propositions concrètes efficaces aux politiques publiques en matière concernant, dans le cadre de l'intérêt supérieur du Conseil, ce qui n'est nullement le cas. Des lors, on ne peut taxer le secrétaire général du Conseil qui affirme dans "Alyaoum", que le CCME a tous, de fait, été une véritable à travers toutes ses manifestations insatisfaction, tels que démontrés à des questionnements par le gouvernement qui représente le pouvoir exécutif.

Droits politiques ou "surenchères politiciennes" ?

Sur le registre des droits politiques par rapport au Maroc des citoyens marocains à l'étranger et particulièrement de la nécessaire députation des MRE, le dernier intervenant de Abdallah Boussouf dans "Alyaoum" du 9 mars 2015, soutenant d'abord par dire que le Conseil ne refuse pas par principe le droit politique. Elle présente soutenir le parlement gratuité, insolite en pragmatisme contrairement par la représentation au sein de la deuxième chambre pour autant, avec la nécessaire de l'idée qui n'est pas encore acquise, à la représentation au sein de la première chambre. En d'autres termes, le raisonné n'est pas encore prêt pour réaliser cette réforme décidée politique, il n'a tout simplement, pour tout des MRE des citoyens marocains à part société.

Les affirmations qui paraissent du secrétaire général du CCME sont incroyables en quatre points.

Quatre critiques

1/ Le pouvoir reproche de tout à admettre à la direction du CCME, ne consiste pas uniquement à refuser leur absence de promesse ou d'un rôle consultatif concernant la participation politique par rapport au Maroc des citoyens marocains à l'étranger. Aussi grave est le silence de leur pratique d'obstruction durant les sept dernières années, consistant à délibérément à s'abstenir de cette participation au travers de la marque l'avant des stratégies de l'emploi du faire, du mariage, de l'un supérieur intellectuelle, ainsi que d'importants fallacieux distillés par le haut d'intervention médiatique à une époque, de telles conduites avec plusieurs et d'autres membres du Conseil et de leur conseiller Ahmed Yaaci et attribué finalement au groupe du travail sur la citoyenneté et la participation politique avec le titre suivant : la question de la participation politique et de la représentation parlementaire des Marocains résidant à l'étranger.

2/ Les membres démocratiques des MRE sont peu prioritaires, elle ne saurait leur être exclusive, alors qu'elle a été exprimée depuis des années de celle et non moins politiques, représentations institutionnelles, de multiples délégations auprès des autorités politiques, syndicales, sociales et institutionnels au Maroc, correspondance au Cabinet royal, ministères, tables rondes, interventions médiatiques publication de livres, [illegible].

3/ Les pays d'immigration considèrent en règle d'élections sur leur territoire, sauf que même les responsables politiques turcs ont pu organiser dernièrement des meetings électoraux en Allemagne et les candidats d'un pays aussi lointain que nouvelle de la même part.

Cette pratique par rapport au pays d'origine est des contre-sens, une entrave et un paradoxe de l'intégration dans les pays d'accueil, alors que l'article 16 de la constitution marocaine prévoit la défense aussi bien de l'électeur ou candidat que de l'électeur nationale des citoyens résidant à l'étranger.

La participation politique dans le pays d'origine est l'expression d'une double allégeance et l'exercice d'une vie pour société civile, citoyenne une entre entre les mains des partis d'extrême droite, alors que selon la constitution marocaine, le MRE peut être candidat sous bon un que le bas et que les pays d'immigration marocaine ont une entrée des mouvements à l'étranger qui prouvent les doubles, voire la triple nationalité ;

- une fonction élevé de l'opération, alors que la citoyenneté a été créé ;

- difficulté concentrée du déroulement électoral, de la campagne électorale et du règlement du contentieux électoral, alors qu'il s'agit de questions techniques qui peuvent être résolues par la volonté politique et l'expérience de notre forte propre, en trois heures seulement d'intervention enregistrée de pays comme l'Algérie, la Tunisie, la France, l'Italie, le Portugal, ou bien la Corée, le Mozambique le Cap Vert, la Colombie, l'Equateur etc, qui organisent la représentation parlementaire de leurs concitoyens établis à l'étranger à partir des pays d'accueil.

Jene cela, on parle aussi d'élire figures de l'opposition au détriment des MRE entre 1984 et 1992, alors que la liste a été soumise et que des amendements peuvent être introduites avec les progrès démocratiques et institutionnels intervenus par le Maroc. Tout comme le secrétaire général du CCME ignore depuis le mi-août 2014 une déclaration universelle des droits de la citoyenneté d'un "coaching" interne de certaines ordres gouvernementaux, ou un traité des "Assises" leurs services pacifiques afin d'apprécier la contre-vérité mensongère véhiculé à l'étranger. Il "déplorera", l'éloigner de la "connexion politicienne" et faire en sorte qu'elle ne perturbe pas l'équilibre électoral interne, comme si la transparence des élections ne devait pas être la règle et que les nouveaux dispositions ne devaient pas s'imposer par exigence démocratiquement à tous ? Cette vision, qui considère les MRE comme un "danger" (!?), n'est elle pas contradictoire avec la liberté de l'acteur politique, démocratique et citoyenne prévue par la Constitution, et comment peut-on s'interdire d'interagir par rapport au Maroc ?

Pour l'avenir

Comme pour rappeler son intention, le secrétaire général du CCME déclare dans la même interview se dispositions à dialoguer avec le gouvernement pour arriver à un projet de loi qui intègre les demandes de la Jeune, répond aux défis que se posent et défend prioritaire à la les intérêts du Haut marocain. Sauf qu'il oublie que la Constitution reconnu de celle 2011 a déjà inscrit l'intérêt et son article 17 en particulier et qui dans ce cadre, des partis politiques aussi bien de l'opposition (Usfp et Istiqlal) que de la majorité (Pjd) ont pris leurs responsabilités en déposant par le biais de leurs groupes parlementaires respectifs à la Chambre des représentants des propositions de lois tendant à la députation des MRE. C'est à ces initiatives parlementaires qu'il faut accorder l'attention par respect à l'institution parlementaire et non pas à l'attente et au soutien d'avoir un projet de loi gouvernemental en la matière. La commission de l'intérieur de la Chambre des Représentants a déjà entamé les travaux sur propositions en commission des groupes de députés. Le gouvernement doit donner son point de vue et permettre une issue favorable à ce dossier, contrairement au plusieurs d'années gardé et artificiellement développé depuis le mi-août en particulier par le secrétaire général du CCME.

De même, face à l'inconstitutionnalité gouvernementale qui n'a présenté aucun projet de loi pour opérationnaliser l'article 163 de la loi suprême du pays qui institutionnalise le CCME, des groupes parlementaires de l'opposition (Pam, Usfp, Istiqlal) ont présenté des propositions de lois séparées, tandis que les groupes parlementaires de la majorité (Pjd, Rni, Mp, Pps) ont présenté une proposition de loi commune, certainement en retard soulevé. Ces propositions de lois devraient être progressivement dans l'agenda de la commission des Affaires étrangères de la Chambre des représentants, avec une attention particulière, également à la présence parité, non seulement au niveau de la composition des membres du présidium mais également pour le futur directeur. L'urgence est absolue, d'autant plus que, en dépit de quelques tentatives et de la participation active du Conseil au sein international de la défense et de la lutte à l'antiterrorisme, la France, [illegible] du CCME a été globalement un échec patent, sans bien au niveau des conditions de la formation que de la gestion de ses membres concernés en France aux citoyens marocains à l'étranger.

Les propositions de lois en attente au parlement de l'actuelle législature, démontrent à cette vue, sont de nouvelles signées l'objet d'un débat national de haut plaisir, sérieux, réfléchi, mûrie et responsable, à organiser PAR LE PARLEMENT lors l'opposition toute concernée de la société civile MRE pour parvenir à un consensus dans un cadre stratégique d'intérêt national et à une intégration concrète d'ouverture, dynamique au sein du Maroc des citoyens marocains à l'étranger.

*Universitaire à Rabat,
Docteur en droit international

Conseil des droits de l'Homme

Le Maroc dénonce les manœuvres de l'Algérie à Genève

Le Maroc dénonce les manœuvres de l'Algérie devant le Conseil des droits de l'Homme

Le Maroc a dénoncé, lundi à Genève, les manœuvres de l'Algérie devant le Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'Onu afin de tromper la communauté internationale sur la situation dans les provinces du sud du Royaume.

Dans une allocution devant le CDH au nom d'un groupe de pays dont la Guinée, le Sénégal, la Centrafrique et les Comores, l'ambassadeur représentant permanent du Maroc à Genève, Mohamed Auajjar, a rappelé que depuis le départ du colonisateur en 1975, la question du Sahara marocain fait l'objet d'un différend politique régional pris en charge par le Conseil de sécurité en tant que question de paix et de sécurité.

«Conformément à son engagement politique et en réponse aux demandes du Conseil de sécurité depuis 2004, le Maroc a soumis en 2007 à l'Onu une Initiative pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara qui satisfait au droit à l'autodétermination des populations concernées tout en respectant la souveraineté et l'intégrité territoriale du Royaume», a-t-il ajouté.

L'ambassadeur a fait observer qu'«au lieu de s'engager de bonne foi dans le processus de négociations enclenché en 2007, les autres parties se sont retranchées dans une position obstructionniste axée sur l'instrumentalisation de la question des droits de l'Homme afin de torpiller les efforts de l'Onu pour trouver une solution politique négociée sur la base du Plan d'autonomie».

Tout en continuant sa coopération avec les Nations unies pour relancer le processus politique des négociations, le Royaume a poursuivi ses réformes démocratiques pionnières dans la région afin de consolider l'Etat de droit et élargir l'espace des libertés sur l'ensemble de son territoire national de Tanger à Lagouira, a-t-il relevé.

En réaction aux allégations de l'ambassadeur algérien, Mohamed Auajjar a précisé que le Maroc a adressé une invitation au Haut-commissaire aux droits de l'Homme pour accueillir une mission technique à Rabat, Laâyoune et Dakhla. Il a indiqué que cette invitation procède de la coopération constante entre les deux parties et de l'engagement souverain du Maroc à renforcer son interaction positive avec les mécanismes des droits de l'Homme de l'Onu.

«Cette mission technique est prévue dans le même format et les mêmes termes de référence agrées entre le Maroc et le HCDH et qui ont présidé à la réalisation de la première mission technique en avril 2014», a-t-il assuré.

Il a par la même occasion remercié le Haut-commissaire pour avoir accepté cette invitation ainsi que pour son soutien à ses termes de référence et à la préservation de son caractère technique et bilatéral. «Nous considérons que cette visite ne répond à aucun agenda politique», a dit Mohamed Auajjar, expliquant qu'elle vise à «travailler avec le Maroc sur les besoins qui seront identifiés bilatéralement en matière d'assistance et de renforcement des capacités techniques, notamment **des commissions régionales du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) à Laâyoune et Dakhla».**

Il a à cet égard souligné que le rôle effectif du CNDH et ses commissions régionales au Sahara en matière de promotion des droits de l'Homme a été apprécié et salué par le Conseil de sécurité et par l'ex-Haut

http://www.lematin.ma/express/2015/conseil-des-droits-de-l-homme_le-maroc-denonce-les-manoeuvres-de-l-algerie-a-geneve/220306.html

commissaire aux droits de l'Homme, Navi Pillay, au terme de sa visite au Maroc en mai 2014.
L'ambassadeur a, dans ce cadre, alerté le Haut-commissaire sur le caractère politique tendancieux de la démarche algérienne visant à politiser la visite de cette mission et à la sortir de son contexte technique et bilatéral entre le Maroc et le HCDH. Le Maroc, a-t-il affirmé, demande instamment au Haut-commissaire de considérer comme nulle et non-avenue la demande de l'Algérie au Haut-commissaire de produire un rapport sur cette mission.
Il s'est en outre réjoui de la coopération et des discussions positives entre le Maroc et le Haut-commissariat aux droits de l'Homme pour assurer la réalisation de cette visite dans les meilleures conditions, conformément aux arrangements et aux termes de référence bilatéralement convenus.
Au cours de cette séance du CDH, plusieurs pays ont apporté leur soutien au Royaume et à la démarche menée conjointement avec le HCDH au sujet de l'organisation de cette mission technique au Maroc.

Plaidoyer à Genève Pour l'ancrage des valeurs du FMDH

Quatre mois après le 2e Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) tenu à Marrakech, le Maroc, le Brésil et l'Argentine ont plaidé à Genève pour l'ancrage de l'esprit et des valeurs de cet évènement international devenu incontournable.

«L'espace unique qu'offre le Forum pour débattre des défis et des perspectives d'avenir, doit s'ériger en processus qui rassemble tous les acteurs», a-t-on souligné lors d'un panel de haut niveau en marge des travaux du Conseil des droits de l'Homme.

Lors de cette rencontre initiée par les missions permanentes du Maroc, du Brésil et d'Argentine auprès de l'Onu, l'accent a été mis sur le chemin parcouru depuis la première édition du FMDH en décembre 2013 à Brasilia jusqu'au deuxième Forum tenu fin novembre dans le Royaume.

«Le Forum a démontré son utilité, surtout à l'approche d'échéances majeures comme la conférence mondiale sur le climat et le débat sur les objectifs de développement post-2015», a indiqué le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Devant un parterre de diplomates, de parlementaires et de représentants d'ONG, Driss El Yazami a souligné l'apport significatif du FMDH aux débats sur la déclaration et programme d'action de Pékin, 20 ans après leur adoption.

«Au Maroc, nous avons voulu faire un forum utile par l'inclusion de tous les acteurs», a-t-il dit, en rappelant que le gouvernement avait annoncé la ratification du protocole facultatif de la convention internationale contre la torture et la création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination.

Il a, dans ce contexte, précisé que la 2e édition du FMDH a été marquée par plus de 200 réunions, ateliers thématiques, activités culturelles et musicales, dans un cadre de partenariat entre gouvernements, ONG, syndicats et organismes du système onusien.

Driss El Yazami a, en outre, mis l'accent sur l'inclusion de tous les acteurs des droits de l'Homme, car ceux-ci ne doivent plus rester l'apanage de certains milieux. Le mouvement des droits humains, a-t-il poursuivi, devient une dimension incontournable du système international, les pays étant devenus des acteurs à part entière en la matière.

Dans le même ordre d'idées, Regina Maria Cordeiro Duniop, ambassadeur représentante permanente du Brésil à Genève, a mis en évidence l'impact du FMDH en termes de mobilisation de toutes les parties prenantes pour un engagement plus large en faveur des droits humains et pour faire face aux défis à venir.

http://www.lematin.ma/express/2015/plaidoyer-a-geneve_pour-l-ancrage-des-valeurs-du-fmdh/220332.html

«Il s'agit aussi de consacrer la diversité et la participation sociale, mais aussi le travail de réseautage favorisant des connexions avec les institutions internationales, les organisations nationales et de la société civile», a noté la diplomate.

Revenant sur la première édition du Forum, Regina Maria Cordeiro Duniop a affirmé que l'évènement «était une manière de répondre à une mobilisation sociale qui battait son plein sur le plan local pour que les acteurs que sont les ONG puissent jouer leur rôle».

«Le plus important aujourd'hui c'est d'assurer la continuité de ce forum, d'autant plus que nous avons désormais une expérience qui dépasse les frontières», a-t-elle fait observer, soulignant que le FMDH est un sincère appel à la préservation de dignité humaine.

Pour l'ambassadeur de l'Argentine, Alberto Pedro d'Alotto, le Forum demeure un espace singulier pour débattre des défis et des perspectives d'avenir des questions en lien avec les droits de l'Homme. «Mais il est nécessaire que les résultats dégagés puissent être mis en œuvre et que tous les sujets soient débattus», a-t-il fait remarquer.

Au cours de cette réunion-débat, modérée par Subhas Gujadhur, directeur de Universal Rights Group, il a été procédé à la projection de deux vidéos sur les moments forts des deux précédentes éditions du FMDH.

Maroc : misogyne, Benkirane ?

Abdelilah Benkirane a dressé contre lui toutes les composantes du courant moderniste. Abdelilah Benkirane a dressé contre lui toutes les composantes du courant moderniste. © Fadel Senna/AFP
Animé par une vision extrêmement conservatrice de la place des femmes, le chef du gouvernement multiplie les saillies douteuses contre ses opposantes. Qui le lui rendent bien.
Rabat. Un 8 mars. À l'appel d'associations féminines, des milliers de personnes se sont rassemblées. À Bab El Had, point de départ de la manifestation, beaucoup de femmes avec pancartes et banderoles parfaitement imprimées. L'organisation est impeccable. Présentes en force dans le cortège, des figures du Parti Authenticité et Modernité (PAM), dont l'infatigable Fatiha Layadi, l'une des coordinatrices de l'appel. Multipliant les courtes interviews, la maire de Marrakech, Fatima-Zahra Mansouri, et d'autres élus et militants du parti. Méconnaissable derrière une casquette "army", lunettes noires et oreillette de bodyguard pendouillant sur la joue, il y a aussi là Ilyas El Omari dans un rôle de chef du service d'ordre qui n'étonnera pas ceux qui connaissent les talents de cet activiste aux multiples facettes. Le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, a récemment qualifié des dirigeants du PAM de "mafieux", retombant dans les outrances verbales qui ont construit son personnage d'homme politique de premier plan.
Un mépris pour les femmes inédit
En tout cas, la présence de poids lourds du PAM et les slogans anti-Benkirane, certains l'appelant même à "dégager", ont donné à cette marche pour l'égalité un fort parfum de bataille politique avant l'heure à quelques mois des municipales de septembre. Depuis des années, le 8 mars, Journée internationale de la femme, est l'occasion pour la société civile de faire un bilan sur les réalisations du gouvernement en matière de parité et de lutte contre les inégalités. Cette année, la nouveauté est l'unanimisme de toutes les composantes du mouvement féministe et moderniste contre une personne : Abdelilah Benkirane.
Le secrétaire général du Parti de la justice et du développement (PJD) n'a jamais été très adroit dans ses propos concernant le "deuxième sexe", ni très sensible à la susceptibilité de ceux qui ne voteront jamais pour lui. Un cran a été franchi ces derniers mois. Après avoir comparé, devant les parlementaires et en direct à la télévision, les femmes d'avant à "des lustres qui illuminaient nos maisons", il avait déjà été tancé par une manifestation devant les grilles du Parlement.

Manifestation pour les droits des femmes, le 8 mars, à Rabat. © Fadel Senna / AFP
Cette première protestation, lancée sans grande préparation, n'avait pas mobilisé grand monde. Depuis, le chef du gouvernement se répand en petites piques contre ses opposantes, allant jusqu'à railler leur petit nombre. "Cette attitude dénote d'un machisme encore à fleur de peau chez le chef du gouvernement. Il ferait mieux de s'inspirer du travail réalisé par ces militantes et d'en prendre de la graine", assène Fatiha Layadi.
>> Lire aussi : ces femmes quoi font briller le continent africain
Il y avait donc un parfum de revanche dans l'air, en ce dimanche de printemps avant l'heure, à Rabat. Layadi, qui boucle son deuxième mandat en tant que députée à la Chambre des représentants, souligne "un mépris

http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2827p036.xml0/

pour les femmes inédit à ce niveau de responsabilité. Des propos inqualifiables pour un chef du gouvernement". Ces sorties de piste de Benkirane ont d'autant plus choqué qu'elles se sont produites devant les élus de la nation (parmi lesquels 67 femmes dans la première chambre). Bien sûr, les féministes ne s'attendaient pas à ce qu'un gouvernement dirigé par un parti ultraconservateur comme le PJD se métamorphose en champion de l'égalité et de la parité, mais tout de même...

Après des décennies de mobilisation, de plaidoyer et de lutte sur le terrain, le mouvement féminin et démocrate marocain se félicite de la Constitution adoptée en 2011 qui consacre l'égalité. Le préambule du texte suprême précise que "le royaume du Maroc s'engage à combattre et à bannir toute discrimination à l'égard de quiconque en raison du sexe". Son nouvel article 19 proclame que "l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental".

Manifestation pour les droits des femmes, le 8 mars, à Rabat. © Fadel Senna / AFP

>> Lire aussi : Marocaines, libres mais pas trop

Même si la référence aux "conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le royaume" est accompagnée d'une condition en apparence restrictive ("dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du royaume"), la loi fondamentale représente une avancée pour la reconnaissance de l'égalité et précise que "l'État marocain oeuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination [Apald]".

"La Constitution adoptée par une large majorité des électeurs en juillet 2011 s'impose à tous, martèle Fatiha Layadi. Y compris son article 19. Et ce gouvernement a l'obligation de la mettre en pratique, notamment en préparant les lois organiques qui doivent lui donner forme." Après trois ans de flou, le gouvernement a levé le voile sur son projet de loi relatif à l'Apald. Nouvelle instance instituée par la Constitution, elle n'a toujours pas pris forme et fait l'objet d'âpres débats entre le gouvernement et la société civile.

Le texte du gouvernement, porté par la ministre de la Famille, Bassima Hakkaoui, a été présenté en catastrophe le 5 mars pour marquer le coup et donner le change à l'habituelle mobilisation de la société civile à l'occasion du 8 mars. Sauf que le ministère de tutelle a oublié un détail : il n'y a eu aucune consultation, ni avec les parlementaires ni avec les associations qui travaillent sur ces questions. Pis, le texte ne tient compte ni du cadre de référence international, vingt ans après la déclaration de Pékin, ni des travaux nationaux, notamment un rapport du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH).**

Pour l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), le texte ne répond pas "à l'esprit et à la lettre de la Constitution". Le travail, l'expertise avérée et la légitimité du terrain des ONG semblent délibérément écartés. Une majorité d'associations est actuellement engagée dans un bras de fer avec le gouvernement via son ministre chargé des relations avec le Parlement et la société civile, Lahbib Choubani. Il en va de même avec Bassima Hakkaoui et toutes les questions sociétales. Au sein du PJD, Abdelilah Benkirane est connu comme un homme du centre, entre les militants de la guerre des valeurs, à l'image d'un Abouzaid El Mokrie El Idrissi ou de l'ancien patron du Mouvement Unicité et Réforme (MUR) Ahmed Al Raïssouni, et des figures plus consensuelles comme Saadeddine El Othmani.

Comme la majorité des islamistes, le chef du gouvernement a une vision extrêmement conservatrice de la place des Marocaines, fortement liée à un idéal familial autour de la femme au foyer. Même s'il reconnaît que la situation économique a changé et que nombre de femmes participent à la prise en charge des besoins de leur famille - quand elles n'y pourvoient pas seules -, Benkirane est partisan d'une inégalité sinon des droits, du moins des rôles.

Maroc : misogyne, Benkirane ?

Abdelilah Benkirane a dressé contre lui toutes les composantes du courant moderniste. Abdelilah Benkirane a dressé contre lui toutes les composantes du courant moderniste. © Fadel Senna/AFP
Animé par une vision extrêmement conservatrice de la place des femmes, le chef du gouvernement multiplie les saillies douteuses contre ses opposantes. Qui le lui rendent bien.
Rabat. Un 8 mars. À l'appel d'associations féminines, des milliers de personnes se sont rassemblées. À Bab El Had, point de départ de la manifestation, beaucoup de femmes avec pancartes et banderoles parfaitement imprimées. L'organisation est impeccable. Présentes en force dans le cortège, des figures du Parti Authenticité et Modernité (PAM), dont l'infatigable Fatiha Layadi, l'une des coordinatrices de l'appel. Multipliant les courtes interviews, la maire de Marrakech, Fatima-Zahra Mansouri, et d'autres élus et militants du parti. Méconnaissable derrière une casquette "army", lunettes noires et oreillette de bodyguard pendouillant sur la joue, il y a aussi là Ilyas El Omari dans un rôle de chef du service d'ordre qui n'étonnera pas ceux qui connaissent les talents de cet activiste aux multiples facettes. Le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, a récemment qualifié des dirigeants du PAM de "mafieux", retombant dans les outrances verbales qui ont construit son personnage d'homme politique de premier plan.
Un mépris pour les femmes inédit
En tout cas, la présence de poids lourds du PAM et les slogans anti-Benkirane, certains l'appelant même à "dégager", ont donné à cette marche pour l'égalité un fort parfum de bataille politique avant l'heure à quelques mois des municipales de septembre. Depuis des années, le 8 mars, Journée internationale de la femme, est l'occasion pour la société civile de faire un bilan sur les réalisations du gouvernement en matière de parité et de lutte contre les inégalités. Cette année, la nouveauté est l'unanimisme de toutes les composantes du mouvement féministe et moderniste contre une personne : Abdelilah Benkirane.
Le secrétaire général du Parti de la justice et du développement (PJD) n'a jamais été très adroit dans ses propos concernant le "deuxième sexe", ni très sensible à la susceptibilité de ceux qui ne voteront jamais pour lui. Un cran a été franchi ces derniers mois. Après avoir comparé, devant les parlementaires et en direct à la télévision, les femmes d'avant à "des lustres qui illuminaient nos maisons", il avait déjà été tancé par une manifestation devant les grilles du Parlement.

Manifestation pour les droits des femmes, le 8 mars, à Rabat. © Fadel Senna / AFP
Cette première protestation, lancée sans grande préparation, n'avait pas mobilisé grand monde. Depuis, le chef du gouvernement se répand en petites piques contre ses opposantes, allant jusqu'à railler leur petit nombre. "Cette attitude dénote d'un machisme encore à fleur de peau chez le chef du gouvernement. Il ferait mieux de s'inspirer du travail réalisé par ces militantes et d'en prendre de la graine", assène Fatiha Layadi.
>> Lire aussi : ces femmes quoi font briller le continent africain
Il y avait donc un parfum de revanche dans l'air, en ce dimanche de printemps avant l'heure, à Rabat. Layadi, qui boucle son deuxième mandat en tant que députée à la Chambre des représentants, souligne "un mépris

http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2827p036.xml0/

pour les femmes inédit à ce niveau de responsabilité. Des propos inqualifiables pour un chef du gouvernement". Ces sorties de piste de Benkirane ont d'autant plus choqué qu'elles se sont produites devant les élus de la nation (parmi lesquels 67 femmes dans la première chambre). Bien sûr, les féministes ne s'attendaient pas à ce qu'un gouvernement dirigé par un parti ultraconservateur comme le PJD se métamorphose en champion de l'égalité et de la parité, mais tout de même...

Après des décennies de mobilisation, de plaidoyer et de lutte sur le terrain, le mouvement féminin et démocrate marocain se félicite de la Constitution adoptée en 2011 qui consacre l'égalité. Le préambule du texte suprême précise que "le royaume du Maroc s'engage à combattre et à bannir toute discrimination à l'égard de quiconque en raison du sexe". Son nouvel article 19 proclame que "l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental".

Manifestation pour les droits des femmes, le 8 mars, à Rabat. © Fadel Senna / AFP

>> Lire aussi : Marocaines, libres mais pas trop

Même si la référence aux "conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le royaume" est accompagnée d'une condition en apparence restrictive ("dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du royaume"), la loi fondamentale représente une avancée pour la reconnaissance de l'égalité et précise que "l'État marocain oeuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination [Apald]".

"La Constitution adoptée par une large majorité des électeurs en juillet 2011 s'impose à tous, martèle Fatiha Layadi. Y compris son article 19. Et ce gouvernement a l'obligation de la mettre en pratique, notamment en préparant les lois organiques qui doivent lui donner forme." Après trois ans de flou, le gouvernement a levé le voile sur son projet de loi relatif à l'Apald. Nouvelle instance instituée par la Constitution, elle n'a toujours pas pris forme et fait l'objet d'âpres débats entre le gouvernement et la société civile.

Le texte du gouvernement, porté par la ministre de la Famille, Bassima Hakkaoui, a été présenté en catastrophe le 5 mars pour marquer le coup et donner le change à l'habituelle mobilisation de la société civile à l'occasion du 8 mars. Sauf que le ministère de tutelle a oublié un détail : il n'y a eu aucune consultation, ni avec les parlementaires ni avec les associations qui travaillent sur ces questions. Pis, le texte ne tient compte ni du cadre de référence international, vingt ans après la déclaration de Pékin, ni des travaux nationaux, notamment un rapport du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH).**

Pour l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), le texte ne répond pas "à l'esprit et à la lettre de la Constitution". Le travail, l'expertise avérée et la légitimité du terrain des ONG semblent délibérément écartés. Une majorité d'associations est actuellement engagée dans un bras de fer avec le gouvernement via son ministre chargé des relations avec le Parlement et la société civile, Lahbib Choubani. Il en va de même avec Bassima Hakkaoui et toutes les questions sociétales. Au sein du PJD, Abdelilah Benkirane est connu comme un homme du centre, entre les militants de la guerre des valeurs, à l'image d'un Abouzaid El Mokrie El Idrissi ou de l'ancien patron du Mouvement Unicité et Réforme (MUR) Ahmed Al Raïssouni, et des figures plus consensuelles comme Saadeddine El Othmani.

Comme la majorité des islamistes, le chef du gouvernement a une vision extrêmement conservatrice de la place des Marocaines, fortement liée à un idéal familial autour de la femme au foyer. Même s'il reconnaît que la situation économique a changé et que nombre de femmes participent à la prise en charge des besoins de leur famille - quand elles n'y pourvoient pas seules -, Benkirane est partisan d'une inégalité sinon des droits, du moins des rôles.

L'égalité et la parité au cœur des travaux des institutions constitutionnelles nationales thème d'un séminaire mercredi à Rabat

Rabat, 23 mars 2015 (MAP) - "L'égalité et la parité au cœur des travaux des institutions constitutionnelles nationales" est le thème d'un séminaire qui se tiendra, mercredi au siège du Conseil économique, social et environnemental (CESE) à Rabat.

Organisé par le CESE, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Institut du Médiateur du Royaume (IMR) et la Haute autorité de la communication audiovisuelle (HACA), ce séminaire conjoint est basé sur la conviction partagée par ces quatre institutions constitutionnelles quant à la nécessité de contribuer à la mise en œuvre des principes d'égalité et de parité énoncés dans la Constitution, et des objectifs de développement humain, précise un communiqué du CNDH.

Convaincus de la centralité des questions de l'égalité et de la parité et de leur rôle dans la mise en œuvre des dispositions de la constitution et eu égard au contexte international dans ce domaine (Beijing+20 et les objectifs du développement pour le millénaire-post 2015), ces institutions ont publié séparément, des avis et mémorandums et réalisé(s) des programmes qui visent à contribuer au débat national sur l'égalité et la parité.

Cette rencontre, qui sera marquée par la participation des différentes parties prenantes, constituera donc une occasion pour ces institutions d'informer sur leurs actions communes en faveur de la promotion des valeurs d'égalité et de la consécration de la parité au Maroc, ajoute la même source.

Les travaux de cette rencontre exploreront deux thématiques centrales, à savoir, "les engagements et contributions des institutions constitutionnelles nationales dans la mise en œuvre des dispositions de la constitution et l'amélioration de la condition des femmes et l'accès à leurs droits", ainsi que "les pistes d'actions possibles en vue d'accélérer la mise en œuvre de l'égalité et la consécration de la parité dans le cadre des droits civils, économiques, sociaux et culturels".

La séance d'ouverture de ce séminaire sera marquée par les interventions de M. Nizar Baraka, Président du CESE, de M. Driss El Yazami, Président du CNDH, de Mme Amina Lemrini, Présidente de la HACA et de M. Abdelaziz Benzakour, Médiateur du Royaume.

Le Maroc, le Brésil et l'Argentine plaident pour l'ancrage des valeurs du FMDH

Mardi, 24 mars, 2015 à 0:32

Genève – Quatre mois après le 2e Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) tenu à Marrakech, le Maroc, le Brésil et l'Argentine ont plaidé à Genève pour l'ancrage de l'esprit et des valeurs de cet évènement international devenu incontournable.

"L'espace unique qu'offre le forum pour débattre des défis et des perspectives d'avenir, doit s'ériger en processus qui rassemble tous les acteurs", a-t-on souligné lors d'un panel de haut niveau en marge des travaux du Conseil des droits de l'Homme.

Lors de cette rencontre initiée par les missions permanentes du Maroc, du Brésil et d'Argentine auprès de l'ONU, l'accent a été mis sur le chemin parcouru depuis la première édition du FMDH en décembre 2013 à Brasilia jusqu'au deuxième forum tenu fin novembre dans le Royaume.

"Le forum a démontré son utilité, surtout à l'approche d'échéances majeures comme la conférence mondiale sur le climat et le débat sur les objectifs de développement post-2015", a indiqué le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.**

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/maroc-bresil-largentine-plaident-lancrage-valeurs-du-fmdh/